الشرطة الفلسطينية تُنجز مشروعاً هاما في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات

رام الله، 6 حزيران 2013 - أعلنت الشرطة المدنية الفلسطينية يوم الخميس أنها أكملت مشروع تطوير البنية التحتية لأنظمة المعلومات والاتصالات والذي تبلغ قيمته 12.7 مليون دولار أمريكي والهادف إلى الارتقاء بقدراتها العملياتية والإدارية. وقامت كندا بدعم معظم المشروع الطموح إلى جانب المفوضية الأوروبية، وهولندا، والمملكة المتحدة، وفنلندا، واستونيا. كما قامت البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية بدعم المشروع الكلّي وقام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنفيذه.

وبالنيابة عن مدير عام الشرطة، أشار مساعد مدير عام الشرطة للتخطيط والتطوير العميد محمد العبد سهمود إلى انه "تم استحداث إدارة متخصصة لموضوع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام 2008 لبناء كادر فني محترف في هذا المجال والتأسيس لبناء أنظمة محوسبة بطريقة معيارية تحقق الهدف الأساسي للشرطة في "خدمة وأمن المجتمع" من خلال بنية تحتية حديثة ومستدامة". كما أضاف أن "هذا المشروع يأتي في إطار رؤية قيادة الشرطة للنهوض بالمؤسسة الشُرطية ولتمكين منتسبيها من القيام بمهامهم في خدمة المجتمع ومكافحة الجريمة بصورة أكثر حرفية ودقة وسرعة وما تفرضه لغة العصر". وقد قدم العميد سهمود شكره للمساهمين والمانحين على دعمهم وبقائهم كأصدقاء للشعب الفلسطيني والذي كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا المشروع.

وقال السيد ديفيد جير، نائب رئيس مكتب التمثيل الأوروبي للضفة الغربية، وقطاع غزة، ووكالة الغوث، أنه "بفضل هذا المشروع، سيتم تقوية التنسيق لدى الشرطة على نحو كبير وسيتم تحسين تقديم الخدمات إلى الجمهور. إن الإتحاد الأوروبي ملتزم بالكامل بدعم إصلاح الشرطة المدنية الفلسطينية من أجل مساعدتها على خدمة الشعب الفلسطيني على نحو أفضل وبالتالي كسب المزيد من ثقته واحترامه". وأضاف بأنه "قد تضمّن المشروع تعاونا ما بين شركاء دوليين مختلفين بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. لقد تم تقديم دعم هام أيضا من خلال البعثة الأوروبية والتي، منذ بداية هذا المشروع ومن خلال دورها اليومي في تقديم المشورة والتنسيق، أكّدت مرة أخرى على التزامها نحو الشرطة المدنية الفلسطينية".

ركز المشروع، والذي بدأ في عام 2008 وتم إكماله مؤخرا، على نحو كبير على أنظمة الاتصالات اللاسلكية، والهاتفية والمختصة بالبيانات. وباستخدام هذه البنية التحتية، تكون مديريات الشرطة متصلة مع المقر العام وتستخدم أنظمة المعلومات المطوّرة حديثا والتي تعزز القدرة العملياتية والإدارية للشرطة. لقد وضع المشروع الأسس للتطوير المستمر لأنظمة المعلومات الخاصة بالشرطة وتحسين الخدمات الشُرطية. وتخدم البنية التحتية أيضا الأجهزة الأمنية الأخرى، وتساهم في قابلية الربط البيني بين مؤسستي الأمن والعدالة وتطوير أنظمتها الداخلية الخاصة بها.